تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية

The Impact of China's Rise on the International system under American dominance

محمد محياوي *
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تلمسان، الجزائر، mohammed.mehiaoui@univ-tlemcen.dz
محمد هاملي
المركز الجامعي مغنية، الجزائر، hamli_m@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 08/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 21/04/ 2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى رصد تأثير الصعود الصيني، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما حاولت التطرق إلى أفاق صعود التنين الصيني الطامح إلى كسب مكانة عالمية تتوافق مع امكاناته وقدراته المتصاعدة في ظل النظام الدولي الخاضع للسيطرة الأمريكية. وقد بينت الدراسة أنّ الصين أضحت قوة ذات تأثير مزدوج، فهي مصدر قلق ومثار انتقادات بالنسبة للدول الكبرى ولجيرانها، وهي في الوقت نفسه شريك اقتصادي من الصعب الاستغناء عنه. وختاما توصلت الدراسة إلى أنّ الصين استطاعت التكيف مع المتغيرات الدولية من خلال حرص السلطات الصينية على إضفاء الطابع السلمي المثير للإعجاب والتخوف في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: الصين، الولايات المتحدة، النظام الدولي، التنافس الأمريكي الصيني.

Abstract:

This study was aimed to observe the factors leading to the abrupt rise of China, referring to a set of data supported by other political, military, and economic. It also sheds light on the prospects of this notable rising that is continuously aspiring to secure an international position that goes hand in hand with its potentials and ambitions under the shadow of the American dominance on the international regime. Therefore, the present research establishes that China has become a double-edged force that, on the one hand, is considered a source of trouble and an open door for critiques from both developed and neighboring countries, and on the other hand, its role as an economic all is undeniable and highly recognized. It also pinpoints that China has easily adapted to international changes through maintaining peace that crowned it's both impressive and intimidating rising.

Keywords: *China, United States, international regime, American Chinese race.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

شكلت مسألة النمو الصيني في السنوات الأخيرة مجالاً واسعاً للأبحاث والدراسات، وغدت دبلوماسيتها على المسرح الدولي نقطة ساخنة تحظى باهتمام كبير من طرف دول العالم، نظرًا للغموض والتعقيد الذي يشوب أهدافها، ولأن الصين أضحت واحدة من أهم القوى في عالمنا المعاصر، فقد شهدت العلاقة بينها وبين الغرب تغيرات جذرية تصل حد العدائية أحياناً، كما أضحت محل قلق متزايد من طرف دول الجوار، ونخص بالذكر الهند وباكستان.

وفي ظل التحديات الإقليمية والدولية أمام الصين، وبالنظر إلى التحولات الكبيرة الناجمة عن تغيّر موازين القوى من جهة، وتشابك علاقاتها من جهة أخرى، باتت تسعى الصين لبسط نفوذها وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بمكانتها في وقت كانت معظم دول العالم تعترف "بدولة واحدة قادرة ومهيمنة"؛ ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثمة فإن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هي: دراسة مدى تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، ومحاولة الإجابة في أثناء ذلك على الأسئلة التالية:

هل تمتلك الصين عناصر القوة اللازمة التي تمكنها من التأثير في النظام الدولي المقترن بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما مدى انعكاس ذلك على مستقبل النظام الدولي؟

للإجابة على هذه التساؤلات تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- تمتلك الصين عناصر القوة التي تؤهلها للعب دور مهم ومؤثر في إدارة شؤون النظام الدولي، سواء في المرحلة الحالية أو في المستقبل القريب.
- تسعى الصين لتكون إحدى الدول الأساسية في السياسة الدولية وفي إدارة النظام الدولي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مقومات الصعود الصيني في النظام الدولي، وذلك من خلال تحليل عناصر القوة التي تمتلكها الصين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية وتكنولوجية، ومحاولة معرفة مدى تأثير ذلك على أفاق الدور الصيني في النظام الدولي الخاضع للهيمنة الأمريكية.

منهجية الدراسة:

يعتبر "المنهج الواقعي" المنهج الأنسب لفهم ودراسة متغيرات هذا الموضوع، حيث تُعدُّ مسألة الصعود الصيني من أكثر المسائل المتناولة من قِبل أصحاب المنظور الواقعي عموماً ومنظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة على وجه التحديد. وعلى الرغم من أن الاتجاهات الفكرية الواقعية تنطلق تقريبًا من نفس مجموعة الافتراضات الأساسية حول تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي، إلا أنها تصل إلى استنتاجات متباينة حول تأثير الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية.

1. مقومات الصعود الصيني في النظام الدولي:

انطلاقا من مقولة: "انتظروا الصين في القرن الواحد والعشرين.." (نافع، 1999، ص 197)، نصل إلى حقيقة الصين الحديثة، ولا سيما من خلال دراسة أوضاعها وتحليلها؛ ففي السابق كانت الكتب والدراسات التي تتناول موضوع الصين، تبدأ بمقدمة ذات طبيعة افتراضية يسبقها عادة السؤال: ماذا لو حكمت الصين العالم؟ وفي مرحلة أحدث أصبح السؤال: متى ستحكم الصين العالم؟ (الخزار، 2015، ص 153).

أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية، لأن التقدم الصيني قد أصبح حقيقة واقعية، والمؤشرات الدالة على ذلك كثيرة، مما طرح سؤالاً مختلفا مفاده: هل يمكن إيقاف التقدم الصيني الحالي؟

كل هذه الأسئلة وغيرها، تشير إلى الدور المتنامي والخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين على مسار الريادة، بل توقّع البعض أن تشغل الصين التي تتمتع بأسرع معدلات النمو الاقتصادي، وتزداد ميزانيتها العسكرية سنوياً، أن تحتل المكانة الاقتصادية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (الخزار، ص. 153). وهو ما سيترك تأثيراً واضحاً على دورها الذي أصبح متحرراً من القيود التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية، وهي متغيرات قد تجعلها "الدولة البطل" في القرن الواحد والعشرين "Country Champion".

فخلال الخمس قرون الماضية كان على رأس كل قرن دولة بطل: البرتغال في القرن السادس عشر، هولندا في القرن السابع عشر، بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، والصين- قد- تكون الدولة البطل في القرن الحادي والعشرين (بوصبوعة، 2019، ص 185).

ولا شك أنّ الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ومحاولة التكيف مع المشاكل الإقليمية والدولية، جاءت لتتوافق مع تطلعات الصين لأن تصبح ذات شأن في السياسة الدولية، فدورها لم يعد يستند إلى المتغير الأيديولوجي بقدر ما أصبح يستند إلى معطيات اقتصادية، تدعمها القدرات السياسية والعسكرية (الورفيلي، 2018، https://bit.ly/30Sja0b).

وبمعزل عن مواجهة الدور الأميركي؛ أمام الصين فرصة لترجمة مقدار القوة الذي تمتلكه إلى نفوذ عالمي يساهم في تحقيق دور أكثر تقدماً في النظام الدولي، خصوصاً بعد النتائج التي حققتها الأزمة المالية العالمية (2008)، والوباء العالمي "كوفيد 19 "(2020)، في التوازنات الاقتصادية الدولية وفي التوازنات السياسية، ما فتح النقاش على مصراعيه لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب. وما يعزز ذلك؛ العبارات التي راجت مؤخراً في وسائل الإعلام العالمية وفي مراكز الأبحاث وتصريحات كبار المسؤولين؛ من أنّ هناك نظام عالمي قيد التشكيل، لا يخضع لسيطرة مطلقة، تشارك فيه القوى الكبرى والصاعدة والنامية على حد سواء (كيسنجر، 2015، ص 9).

ونشير في هذا السياق إلى تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي حمل عنوان: "اتجاهات كونية"، الذي توقع أن يكون النظام الدولي بحلول عام 2025 نظاماً متعدد الأقطاب، بسبب صعود قوى طامحة جديدة، وبسبب تراجع الاقتصاد العالمي، والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق الذي تتزعمه الصين (مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، 2004، https://bit.ly/39xiaTb). ويؤكد هذا التوجه الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بقوله: "إنّ مستقبل النظام العالمي وتطوره في القرن الحادي والعشرين، سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعاً للتطورات التي سوف تحدث في الصين" (Slane, 2010, p. 42). وهنالك الكثير من الآراء التي تصب في هذا المعنى من قبل المسؤولين والباحثين الأمريكيين.

وسواء اتفقنا أم لم نتفق مع هذه الآراء حول الصين، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن هذه الدولة تحقق نموًا متصاعدًا في عدد من العناصر الأساسية التي تكون قدرة الدولة على الفعل والتأثير، ويكفي أن نذكر بعض المقومات للتأكيد على أن الصين تتجه اتجاهاً تصاعديًا لأن تكون قوة فاعلة في النظام الدولي، على النحو التالي (القبيسي، 2016، ص 317):

1.1. المقومات الاقتصادية للصعود الصيني في النظام الدولي:

لا يختلف اثنان على أنّ الصين حققت خلال السنوات الأخيرة انطلاقة متزايدة في كافة المجالات والميادين، يأتي في مقدمتها الاقتصاد الذي مكنها من الصعود إلى مصاف القوى الكبرى، ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك ما يلي:

- تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً من حيث معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل منذ سنة 2004 إلى غاية 2019 ما بين 6.11 بالمئة و11 بالمئة سنوياً، وهو أعلى معدل للنمو بين القوى

الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 3.8 بالمئة منذ سنة 2004 (البنك الدولي، 2019، https://bit.ly/3mPjiaq).

- تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي، بدلاً من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2019 إلى حوالي 14.34 تريليون دولار (البنك الدولي،2019، https://bit.ly/2VBhhmk).
- تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدر إنفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار، وهو يفوق إنفاق السياح الأمريكيين والألمان معاً (أشرف، 2019، https://bit.ly/3giCuen).
- تعتبر الصين أول دولة مستوردة للنفط والطاقة، كما أنها أكبر مستورد ومستهلك لمعظم المعادن في العالم، وهي أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار من عام 2010 إلى غاية النصف الأول من عام 2019. تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية عالمياً في نفس الفترة بحجم استثمار بلغ 356 مليار(PNUE, 2019, https://bit.ly/36NWy52) .
- هذا بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وهو مجال يوفر أكثر من 40 مليون وظيفة وتصل عائداته إلى حوالي 1 تريليون دولار كل عام، أي ما يقرب 10 % من الإنتاج الصناعي في الصين (الخزار، ص 159).
- الصين هي القوة العالمية الأولى من حيث الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ 3,22 ترليون دولار أمريكي سنة 2019 (البنك الدولي،2019، https://bit.ly/3qAl2H7). كما أنها تملك ما يقارب 1.12 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، حيث تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي، وهو الأمر الذي يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعايير حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية "يوان" مقابل "الدولار" (مركز دراسات الصين وأسيا،2016).
- تعتبر الصين الدولة الأكثر تصديراً في العالم، حيث إن حصة الصين من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30 بالمئة، وهي مرشحة للارتفاع. كما أن 11.4بالمئة من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين، وهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ناي، 2016، ص 46).
- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، فحسب بيانات مكتب الإحصاء الأميركي، بلغت الواردات الأميركية من الصين نحو 540 مليار دولار في 2018، أي أن الولايات المتحدة تستورد بضائع بما قيمته 1.5 مليار دولار يومياً من الصين (موقع قناة الحرة، 2019).

2.1. المقومات السياسية والاجتماعية للصعود الصيني في النظام الدولي:

بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية السالفة الذكر، تتمتع الصين بخصائص سياسية متنوعة باعتبارها دولة تجمع بين متطلبات القوى الكبرى وملامح دولة من دول الجنوب، وذلك يجعل القوى الكبرى تأخذ رأيها في الحسبان، فضلاً عن ثقة دول الجنوب وتأييدهم لها باعتبارها دولة من دول العالم الثالث (كاطع، 2017).

ولعل ذلك ما يفسر حالة التأني التي تنتهجها الصين في مسألة أداء دور فاعل في النظام الدولي، والتي تأتي انسجاماً مع إدراكها بأن الصعود السريع سوف يكون مكلفاً مادياً عليها، وقد يضر ببعض مصالحها مؤقتاً (خضير، 2016)، وهذا الأسلوب المعتمد يتيح لها -على حد تعبير غاندي- "الغزو السلمي" (بن نبي، 2001، ص 270)، عملاً بالمثل القائل:" أغمد خنجرك في بسمة" (المدني، 2016، ص 114).

ذلك لا يعني ضعف النظام السياسي الصيني، بل بالعكس، فلا ينكر أحد أن الثقل السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتمتع به الصين، يجعلها قادرة -لو أرادت- على انتهاج أسلوب معادي، أن تعيد فتح ملف الحرب الباردة من جديد، خاصة في ظل ما تملكه من امكانيات سياسية واجتماعية، نذكر منها:

- أنها ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في مجريات الأحداث العالمية، ويكسبها قدراً من النفوذ في عدد كبير من دول العالم الثالث.
- تعد الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية، فعدد سكانها يربو عن مليار و401 مليون نسمة (2020 (data population, 2020, https://bit.ly/33YqpGv)، وهي أكبر دولة يستخدم شعبها الأنترنت، كما أنها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا، وكندا، والولايات المتحدة. ناهيك عن موقعها الإستراتيجي الذي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، والذي يجعلها تتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية (ناي، ص. 47).
- إن طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية وإضفاء صفة القومية على التوجهات الخارجية الصينية، يجعلها تتميز عن غيرها بثلاثة خصائص هي (خضير 2014، ص. 157):
  - ✓ أولوية النظام على الحرية السياسية.
  - ✓ أولوية الواجب على الحق.
  - ✓ أولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

وهي خصائص تميز المجتمع الصيني عن باقي المجتمعات، وتضفي نوعاً من الاستقرار في النظام السياسي على المستوى الداخلي.

أما على صعيد العلاقات الخارجية، استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي بفضل سياستها التي تتسم بالمرونة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول. بل رغم أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، إلا أنها نادرًا ما تستخدم حق الفيتو، وغالباً ما تفضل أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية (سهرة 2010، ص. 46).

3.1. المقومات العسكرية والتكنولوجية للصعود الصيني في النظام الدولي:

إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الصين في العقد الأخير، رافقتها تطورات مماثلة في القدرات التكنولوجية، وبالتالي فإن الجزء الأخير من الإستراتيجية الصينية المتمثل في الجانب العسكري بدوره أصبح يتعاظم أكثر وأكثر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العديد من المؤشرات، لعل أبرزها:

- تخطي الميزانية العسكرية السنوية 170 مليار دولار عام 2018، بعدما بلغت 77 ملياراً عام 2007 (خضير، ص 160)، وهذه الميزانية بالقيمة الإسمية أكبر بـ 3.8 مرات من الميزانية العسكرية الروسية (46 مليار دولار)، ولكنها لا تزال بعيدة عن الميزانية العسكرية الأمريكية (686 مليار دولار). ورغم ذلك يعتبر العديد من الخبراء والمهتمين بالشأن الصيني، أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسلح الصيني لا تعكس واقعها الحقيقي، حيث إنها لا تتضمن الإمدادات العسكرية كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية، وهو الأمر الذي يسهم في إذكاء حدة التخوف من التطلعات الصينية خاصة من طرف دول الجوار (مركز دراسات الصين وأسيا، 2016، https://bit.ly/30Sja0b).
- تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري تسانده قوات احتياط كبيرة، ويقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3 مليون جندي قيد الخدمة، وهو ما يبين ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1,5 مليون جندي، وكذا مقارنة بروسيا والهند،

وتجدر الإشارة هنا أن الدول السالفة الذكر بالإضافة إلى كوريا الشمالية، هي الدول الوحيدة التي كسرت حاجز المليون جندي قيد الخدمة في الوقت الحالي (خضير، ص 167).

- أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة وفق تقرير لمعهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"(SIPRI, 2020, https://bit.ly/2JAuJEy)، بعد أن كانت تعد أكبر دولة مستوردة للأسلحة في وقت غير بعيد. وتجدر الإشارة إلى أن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار (Drone: وهي واحدة من أكثر أنواع الأسلحة تقدماً في الوقت الحالي) .
- الصين هي إحدى الدول القليلة المالكة للتكنولوجيا النووية والتقنية الصاروخية (أصبحت الصين دولة نووية منذ 1964)، وهي تعتبر القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، يليهم عدد من الدول المعدودة على الأصابع وهي: فرنسا، وبريطانيا، "والكيان الصهيوني"، والهند وباكستان، بالإضافة إلى إيران وكوريا الشمالية اللتان تسيران في الطريق لامتلاك قدرات نووية عسكرية (مركز دراسات الصين وأسيا، 2016).

لكن، بالرغم من عناصر القوة التي ذكرناها، وعناصر قوة أخرى لم يتسن لنا ذكرها، فإن الصعود الصيني برغم توافره على الكثير من المقومات الاقتصادية التي فاقت كل تصور، وبرغم ما تشهده من تقدم تكنولوجي وعسكري منقطع النظير على نحو ما أسلفنا، إلا أن مسار هذا الصعود لن يكون بالطبع مفروشاً بالورود، فالجميع يعلم بأن الصعود الصيني سيبقى مثار انتقادات ومكمن قلق من لدن القوى الكبرى، خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية مازالت وستبقى تتخوف من الصين. لهذا قد يثار سؤال أساسي آخر وهو: هل في ظل تنامي قدراتها ستستطيع الصين تغيير موازين القوى في النظام الدولي القائم على الهيمنة الأمريكية؟

2. أفاق وتحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

كما أشارت الدراسة في الجزء السابق، أن تزايد النمو الاقتصادي، والعسكري، والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، صاحبه تنبؤات وتقديرات لدى العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية عموماً، بل والعربية أيضاً، تشير إلى أن النظام العالمي القائم على الأحادية القطبية يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب (صيوح، وآخرون، 2019، ص 128). وقد تركزت هذه التنبؤات والتقديرات، حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى. الأمر الذي طرح العديد من الأسئلة، على غرار: كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع الصعود الصيني، وهل ستظل الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟ وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بالقيادة العالمية وإعاقة تقدم القوى الأخرى؟ (ناي، ص 25). وتكاد هذه الأسئلة لا تنتهي، معبرة على حالة من الارتباك والشك حول نظام عالمي تكون فيه الصين فاعلا رئيسياً.

في هذا السياق، تنقسم الأدبيات الإستراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حول تأثيرات "النمو الصيني" وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية، حيث يدور الجدل بين تيارين: يرى أنصار التيار الأول وهو تيار يدعم "نظرية التهديد الصيني" يطلق عليه اسم مهاجمو التنين"pourfendeurs de dragon " (حكمات، 2015، ص 82)، أنه يمكن للصين بناءً على ما تملك من مقومات أن تشكل تهديد للهيمنة الأمريكية، ويدعم هذا التيار "البراديغم الواقعي التشاؤمي"، وهو براديغم سيطر ولا يزال على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، يدعوا أنصاره إلى ضرورة اتخاذ كل التدابير الممكنة لاحتواء الصين، قبل أن تصل إلى المستوى الذي يمكنها من مزاحمة القوة الأميركية في تسيير شؤون النظام الدولي، خاصة في ظل تزايد التحذيرات التي تقول أنها إذا استمرت على نفس وتيرة النمو، فإنها سوف تتحول إلى قوة عدوانية (عبد العليم، 2019).

أما التيار الثاني يضم أولئك الذين يطلق عليهم اسم معانقو الباندا"embrasseurs de panda"، والذين يعتقدون بأن الصين لا يمكن أن تمثل تهديداً كبيرا للمصالح الأمريكية (حكمات، ص 82)، خاصة في ظل امتلاك واشنطن أكثر من 70 قاعدة عسكرية منتشرة في أرجاء المعمورة، بما في ذلك المنتشرة في المناطق المحاذية للإقليم الصيني، كما أن لديها أكبر ميزانية عسكرية في العالم يصعب تجاوزها على المدى المنظور والمتوسط (عبد العليم، 2019، https://bit.ly/39xqS3F).

بناءً على ما تقدم، سنحاول مناقشة هذه الآراء المتضاربة حول مدى تأثير الصعود الصيني في النظام الدولي على الهيمنة الأمريكية، فهذه الأخيرة بوصفها القوة العالمية العظمى تريد الاحتفاظ بهيمنتها العالمية، والصين بثقلها الديموغرافي، والاقتصادي، والسياسي، والعسكري المتزايد كما ذكرنا، تسعى لنظام عالمي لا يخضع لسلطة واحدة.

1.2. أفاق الصعود الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

لقد أفاض الكثير من المحللين وخاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم الصعود الصيني وتراجع الهيمنة الأمريكية، بل أن هنالك من قال بأن الصين ستنهي القرن الأمريكي، وأن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني على حد تعبير المؤرخ "نيال فيرغسون" (ناي، ص 47). وذلك نتيجة الانتكاسات التي عرفتها الولايات المتحدة، وما نتج عنها من تزايد مشاعر الكراهية ضدها **(Anti-Americanism)**، وردود أفعال عنيفة اتجاهها في كثير من مناطق العالم (المدني، ص 9). وقد زادت حدة هذه التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دولياً نتيجة تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من مناطق العالم، وبالنظر لما تعانيه من قصور فعلي في بعض مقوماتها الاقتصادية، التي تجلت ملامحها في الآونة الأخيرة، نتيجة تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الانفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي**.** وبالرغم من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق القوى الصاعدة متفرقة أو مجتمعة، فإن ذلك لم يعد مؤشراً كافيا على تحديد القوة الأمريكية وهو ما كشفته أحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية 2008، والوباء العالمي مؤخراً 2020.

وبالمثل تراجعت القوة التأثيرية للسياسة الخارجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال: أن إدارة "دونالد ترامب"، ومنذ توليها السلطة (2017) ركزت على دورها كقائدة للعالم دون الاهتمام بالشؤون العالمية، من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً"، وإعطاء الأولوية للمصالح وليس للقيم، والاكتفاء بالاعتماد على استخدام موارد دول أخرى في تحقيق القيادة المنشودة، ومن هنا رأينا الضغوط الأمريكية وفرض الرسوم على الصين، والتنسيق في كثير من القضايا مع روسيا، وكذلك شاهدنا الانسحاب الأمريكي من العديد من الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، واليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية (نرش، 2020، https://bit.ly/2BAAkXJ). كما لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الضغط وفرض القيود على النظام الإيراني بمفردها وبدون مساعدة الدول الأوروبية (سهرة، ص. ص. 47-48). ولابد من التأكيد كذلك أن واشنطن أقرت في أكثر من مناسبة باستحالة أو عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار وضبط النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، بل وطالبت كذلك دول الخليج بتحمل تكاليف الحماية الأمريكية، وهذا بلا شك يمثل اعترافا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي (الخزار، ص 177)، ومن جهة أخرى يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية، حيث توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة على أداء وظائفها وبين هيكل النظام الدولي الحالي، وكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهيار النظام، أو تغيير هيكله، أو حدث إخلال وتغيير في قواه الرئيسة (صيوح، وأخرون، ص 130).

هذا الطرح تفسره نظرية "الواقعية البنيوية" التي جاء بها "كينيث والتز"، حيث تشير إلى أن الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام (عاجلاً أو آجلاً)، وبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى لمنافستها أو التفوق عليها من خلال زيادة عناصر قوتها، أو من خلال توسيع تحالفاتها. فمثلاً إن كلفة وأعباء سعي الولايات المتحدة لمنع ظهور

قوى منافسة لها تفرض عليها استهلاك واستنزاف الكثير من الموارد (خضير، ص 157)، خاصة وأن التكاليف التي تصرف على القوات العسكرية المنتشرة في عموم أصقاع الأرض لإدامة التفوق العسكري الأمريكي وضمان انتشاره أضحت تشكل عبئا متزايدًا على الميزانية الأمريكية؛ وهو ما قد يساهم بصورة أو أخرى في تراجع دورها في النظام العالمي لصالح منافسيها وأبرزهم الصين (O'hanlon, 2010, p. 3).

وليس بالضرورة هنا أن تسعى الصين أم لا لتبوء دور الزعامة الاقليمية أو الدولية، فليس لدى الصين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها، وهي غير متعجلة لدور عالمي، وإنما النظام سوف يضع الصين في حالة يمكن تسميتها بالقبول الحتمي لسد حالة الفراغ الناشئة في النظام الدولي (عبد الحي، وآخرون 2002، ص 29)، فعالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة الولايات المتحدة حتى ولو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً (القبيسي، ص 325)، وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" عندما قال بأن الصين على المستوى الدولي قد انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع الولايات الأمريكية، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب" (عبد الصادوق، وآخرون 2018، ص 65).

2.2. تحديات الصعود الصيني في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

ما لا يمكن إخفاءه أو إنكاره أن صعود أي دولة مهما كانت توجهاتها، كثيراً ما يثير القلق والهواجس لدى القوى العالمية، ولا سيما لدى الولايات المتحدة التي لم تنظر يوماً إلى الصعود الصيني على أنه صعود سلمي، بل كانت تميل دائماً إلى عدّه مصدراً يهدد مكانتها ومصالحها القومية، وعاملاً سلبياً يهدد الاستقرار العالمي والإقليمي (حكمات، ص 66). وربما يعتبر ذلك هو التفسير الحقيقي لمرحلة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الوقت الحالي، والتي من مبرراتها حسب القيادة الأمريكية حماية المصالح الأمريكية والقيم الليبيرالية من التهديد الصيني (كاطع، 2014، ص. ص. 241-242).

وتجدر الإشارة هنا أنّ الولايات المتحدة تدرك أنّ إضعاف أو تفكيك الصين ليس بالأمر السهل، كما أنه في حالة تحقيقه فإن النتائج التي تترتب عليه ستكون بالغة الخطورة على مصالحها، لذلك فهي تنتهج النمط الثاني من أنماط الاستراتيجية الأمريكية: "إذا كان هنالك عدو لا يمكن تدميره، ينبغي العمل على تشتيته"، وربما ذلك يفسر الكيفية التي تحاول بها الولايات المتحدة تطويق التنين الصيني، سواء من خلال الدخول في تحالفات عالمية مع الدول المناوئة لها، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية لها (مثل: السودان في إفريقيا)، أو حتى التورط في إثارة الاضطرابات داخل الصين نفسهما من خلال دعم الأقليات (مثل قبائل الإيغور)، ودعم انتفاضة الشباب في هونغ كونغ، أو من خلال الحرب الإعلامية، على غرار التصريحات المتكررة والمستفزة للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، والتي كان أخرها وصف الوباء العالمي "Covid19" بالفيروس الصيني.

وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أنّ سياسة الولايات المتحدة لا اعتبار فيها لحاجات وتطلعات الدول الأخرى، وهي غالبًا ما تتحرك وفق منظار الأمن القومي الأميركي، رافعة شعار "الغاية تبرر الوسيلة". وتحضرنا هنا مقولة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون": التي أكد فيها: "بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعبر عن نفسها بقوة المخاطر التي تجابهها" (القبيسي، ص 115)، ويمكن أن يدخل من ضمن هذه السياسة الفبركة المصطنعة والتضخيم المقصود للقوة الصينية، من أجل خلق العدو الذي تحتاجه الولايات المتحدة لاستنفار واستغلال طاقاتها العسكرية والمالية ولتبرير مخططاتها العالمية (صيوح، وآخرون، ص 130)؛ ففي الكثيرة من الفترات صرح المسؤولون الأمريكيون بأن القوة الأمريكية في تراجع، ولكنها لم تكن إلا توقعات وتحذيرات فقط.

أما بشأن التقارير والتنبؤات حول الدور الصيني في النظام الدولي، يرى المفكر الأمريكي "زبغنيو بريجينسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، أن هناك ثغرات بشأن توقع آفاق القوة الصينية والدور الذي

سوف تلعبه في العالم، فهو يرى أن الصين ستكون قوة إقليمية ولن يتعدى دورها محيطها الإقليمي وذلك لعدة اعتبارات، أهمها: عدم التعويل على التنبؤات والإحصائيات، فقد حدث سابقاً خطأ بشأن استشراف مستقبل الدور الياباني، قبل أن تتراجع اليابان لتترك مكانها للصين كثاني قوة اقتصادية في العالم. يضاف إلى ذلك أن النمو السريع اقتصادياً قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية والتكنولوجية على المدى القصير، لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية (بريجينسكي، 1999، ص.ص. 199-200). فتحديث الجيش الصيني على سبيل المثال للتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج إلى تخصيص 20 بالمئة من الناتج القومي الصيني لمدة 10سنوات على الأقل، طبقاً للتقديرات الحالية (عبد الحي، وآخرون، ص 29).

في السياق ذاته، يشير عالم السياسية الأمريكي "جوزيف ناي" إلى أن القوة الاقتصادية الصينية في تنام مقارنة بالقوة الاقتصادية الأمريكية، استناداً إلى معامل القوة الشرائية، لكنه لا يرى أن هذا يعني تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأمريكية في صورتها الشاملة، مشيراً إلى أن الأمريكيين لديهم تاريخ طويل من القلق حول تراجع دور دولتهم على الساحة العالمية، ففي ستينيات القرن الماضي ومع تنامي قوة الاتحاد السوفيتي حينها، تبادر إلى أذهان الكثير منهم أن القوة الأمريكية في انحدار، ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتي عكس ما كان متوقع (طويل، 2010، ص 76).

وبالرغم من خطوط السياسة الأمريكية وتوجهاتها الحالية أو المستقبلية غير الواضحة وغير النمطية في بعض معالمها، فإن بعض مؤشرات القوة الأمريكية الشاملة التي تنفرد بها عن سواها (السويدي، 2014، ص 581)، تظهر صعوبة أن تحل دولة محل الولايات المتحدة في مجموع وظائفها القيادية من العسكرية إلى الأيديولوجية، فلم يسبق أبداً حتى في أزهى عصور الإمبراطورية البريطانية أن وصلت سطوة أي بلد إلى المدى الذي وصلت إليه سطوة الولايات المتحدة؛ حيث أنها تسيطر على الاقتصاد العالمي من خلال ما يعرف بنظام "بريتون وودز" والذي تمخض عنه إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبح بموجبه الدولار الأميركي هو عملة الاحتياطي الدولي(فنسان، 2008، ص.ص. 116-118)، كما تهيمن على المؤسسات الدولية الرئيسية كالأمم المتحدة والكثير من وكالاتها الخاصة، ولها حضور عسكري في جميع بقاع العالم، حتى بات يطلق عليها في مطلع الألفية الجديدة بمصطلحات جديدة مثل: "القوة العظمى، ودب القطب الأوحد" (مارتن، 2010، ص 10).

-لكن- هل هذا يعني أن الولايات المتحدة ستبقى الطرف المهيمن في تسيير شؤون النظام العالمي؟

كإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال الاعتماد على الآراء والتحليلات التي سبق طرحهما، نرجح تلك التي تقول بأن هناك نظام عالمي يتشكل تكون الصين فاعلاً أساسياً فيه، نظراً لما تمتلكه من عناصر قوة وقدرة تؤهلها لذلك، صحيح أن الصين لم تصل بعد إلى قوة الولايات المتحدة في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لكن حتى هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي لم تعد هيمنة مطلقة، وهذا ما ستكشفه الأحداث القادمة.

خاتمة:

وفقاً لما تقدم، نجد أنه بالرغم من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وما تشكله من تحدي للصعود الصيني، فإن فرص الصين في تحسين مكانتها الدولية واضحة وملموسة، وفي مقدمتها النجاحات الاقتصادية التي انعكست بشكل إيجابي في تعظيم مقومات القوة لدى الصين؛ ومنها تطور قدراتها العسكرية والتكنلوجية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً عالمياً مهماً، قد يكون مقدمة لنظام عالمي يرجح أن يكون نظام متعدد الأقطاب.

وفي ضوء فرضيات الدراسة وما تم مناقشته، خلصت الدراسة إلى بعض النتائج التي نستعرضها كالآتي:

- ✓ أن الصين قد تجاوزت السؤال المتكرر حول ما إذا سيكون لها دور مؤثر في النظام الدولي أم لا، فالصين بما لديها من مقومات تطرقنا إلى بعضها، تستطيع تحقيق مكانة متقدمة في النظام الدولي كونها القوة الوحيدة حالياً التي يمكن وصفها بـ "القوة العظمى المحتملة" التي تستطيع أن تنافس الولايات المتحدة على الريادة العالمية.
- ✓ رغم امتلاك الصين الكثير من المقومات التي تؤهلها للعب دور سياسي يعزز موقعها ودورها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية؛ على غرار عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي. إلا أنّ الصين تتجنب لعب دور فاعل ومؤثر في القضايا السياسية الدولية بالقدر الذي يتوازى أو يتماشى مع قدراتها الاقتصادية، وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أن دبلوماسية الصبر والمرونة التي تبديها الصين اتجاه الكثير من القضايا الدولية ما هي إلا استراتيجية بعيدة المدى، وسكوتها السياسي الحالي هو علامة على الصبر وليس دليلاً على ضعف قدراتها.
- ✓ إن انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء والمنافسة ضد الصين بدلاً من سياسة التعاون والشراكة؛ قد تؤدي لامحالة إلى التعجيل بتشكيل نظام عالمي جديد، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى كيف يمكن أن تكون الضغوطات أو العقوبات ذات تأثير عكسي. ففي الجانب السياسي أدت الضغوطات الأمريكية إلى التقارب بين الجانبين الروسي والصيني في الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما بدأ يظهر على سلوكهما التصويتي داخل مجلس الأمن. أما في الجانب الاقتصادي نأخذ مثال العقوبات الأمريكية الأخيرة على "شركة هواوي" الصينية (وهي ثاني أكبر منتج للهواتف الذكية في العالم)، فبعد منعها من اقتناء واستخدام نظام تشغيل الهواتف الذكية " Android" الأمريكي الملكية، اتجهت الشركة الصينية إلى إنشاء نظام تشغيل خاص بها يسمى "Harmony OS " والذي من المرجح أن يكون منافس قوي لثلاث شركات أمريكية ظلت محتكرة لهذا المجال في العالم وهي (Appel, Google, Microsoft).

خلاصة القول، نتوقع ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تكون للصين فيه المكانة العليا، وحتى حينه، نحن الآن في مرحلة وسطية تفصل ما بين النظامين، علما أن تشكل نظام عالمي جديد لا يعتمد فقط على الجانب الصيني بل على عوامل كثيرة متغيرة منها ما يرتبط بالقوى العالمية الأخرى، وما يشهده العالم من أحداث ومتغيرات لاحقة.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- بريجينسكي، زبغنيو. (1999). **رقعة الشطرنج الكبرى**. (ترجمة: أمل الشرقين). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بن نبي، مالك. (2001). **فكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج**. (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، بيروت: دار الفكر المعاصر.
- السويدي، جمال. (2014). **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. الإمارات العربية المتحدة، (د. ن).
- عبد الحي، وليد. وآخرون .(2002) .**آفاق التحولات الدولية الجديدة** .عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عبد الصادوق، أسماء. وآخرون. (2018). **تأثير صعود الصين على هيكل النظام الدولي.** ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي.
- فنسان، غريب. (2008). **مأزق الإمبراطورية الأمريكي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- القبيسي، محمد وائل. (2016). **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجا**، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع.
- كيسنجر، هنري. (2015). **النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ (الإصدار 2)**. (ترجمة: أشرف راضي)، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
- مارتن، جاك. (2010). **حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد**. (ترجمة: فاطمة نصر) القاهرة: سطور جديدة للنشر والتوزيع.
- المدني، علي. (2016). **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا**. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- نافع، إبراهيم. (1999). **الصين: معجزة نهاية القرن العشرين**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- ناي، جوزيف. (2016). **هل انتهى القرن الأمريكي**. (ترجمة: عبد الله إبراهيم)، الرياض: مكتبة العبيكان للمنشر والتوزيع.

ثانيًا-الدوريات:

- حكمات، عبد الرحمن. (2015). **الصعود السلمي للصين**. مجلة سياسات عربية، العدد (14)، ص.ص: 57-72.
- الخزار، فهد مزيان. (2015). **المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلي**. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد 40، العدد (1)، ص.ص: 150-186.
- صيوح، محمد لؤي. وآخرون. (2019). **العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الدولي**. مجلة جامعة تشرين، المجلد 41، العدد (3)، ص.ص: 122-140.
- كاطع، سليم علي. (2014). **الوجود الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد (2)، ص.ص: 221-252.

ثالثًا-الرسائل والأطروحات:

- بوصبوعة، مصطفى. (2019). **مقاربات السياسة الخارجية بين الهيمنة والتعددية: دراسة لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا**، (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة: جامعة باتنة 1- الجزائر.
- سهرة، قاسم محمد حسن .(2010) .**الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001-2009**، (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.
- طويل، نسيمة .(2010) .**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، في منطقة شمال وشرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (أطروحة دكتوراه) .قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة الحاج لخضر- الجزائر.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

- أحمد، عبد العليم. (2019.08.01). **دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني**. من مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://bit.ly/39xqS3F ، تاريخ التصفح: 2020.06.02.
- البنك الدولي. (2019). **إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – China**، من موقع البنك الدولي: https://bit.ly/3qAl2H7، تاريخ التصفح: 2020.12.09.
- البنك الدولي. (2019). **إجمالي الناتج المحلي للصين**. من موقع البنك الدولي: https://bit.ly/2VBhhmk ، تاريخ التصفح: 2020.12.03.
- البنك الدولي. (2019). **نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) - United States**. من موقع البنك الدولي: https://bit.ly/3mPjiaq، تاريخ التصفح: 2020.12.06.
- خضير، محمد ياس. (2014). **الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**. من مجلة السياسة الدولية: https://bit.ly/2CWa6zx، تاريخ التصفح: 2020.05.15.

- خضير، محمد ياس. (2016.12.25). **مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي**. من مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: https://bit.ly/3fbFl6U ، تاريخ التصفح: 2020.05.15.
- رفيق، أشرف. (2019.03.07). **الإنفاق السياحي الصيني الأعلى في العالم**.https://bit.ly/3giCuen ، تاريخ التصفح : 2020.12.04.
- قناة الحرة. (2019.05.13). **بالأرقام..حرب التجارة بين أمريكا والصين**،https://arbne.ws/3hGPaeG . تاريخ التصفح: 2020.06.24.
- كاطع، سليم علي. (2016.12.12) .**الصين وتوظيف القوة الناعمة: سياسة ما بعد الحرب الباردة**. من مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: https://bit.ly/3fcJQOB، تاريخ التصفح: 2020.04.13.
- كاطع، سليم علي. (2017.05.18). **العلاقات الأمريكية-الصينية: رؤية مستقبلية**. من مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: https://bit.ly/2P1RFfe، تاريخ التصفح: 2020.05.13.
- مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي. (2004). https://bit.ly/39xiaTb، تاريخ التصفح : 2020.05.05.
- مركز دراسات الصين وأسيا. (2016.01.01). **أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي.** https://bit.ly/2WYy2Ja ، تاريخ التصفح : 2020.04.27.
- نرش، بشار. (2020.01.01). **كيف تأثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية؟** من موقع الجزيرة نت: https://bit.ly/2BAAkXJ ، تاريخ التصفح: 2020.07.19.
- الورفيلي، وصال. (2018.08.31). **تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات**. من مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية: https://bit.ly/30Sja0b ، تاريخ التصفح: 2020.04.25.

Références :

- Data population. (17.03.2020). Chine. Consulté le 03.12.2020, sur Data population: https://bit.ly/33YqpGv.
- PNUE. (05.09.2019). Une décennie d'investissement dans les énergies renouvelables, l'énergie solaire en tête, atteint les 2 500 milliards de dollars. Consulté le 06.12.2020, sur Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE): https://bit.ly/36NWy52.
- O'Hanlon, michael. (24.12.2010). Defense Budgets and American Power. Foreign Policy, p. 3. Récupéré sur https://brook.gs/3gaLEJZ.
- Slane, Daniel. (November 2010). Report to Congress of the U.S. China Economic and Security Review Commission. Washington : U.S. Government Printing Office. Récupéré sur https://bit.ly/33K9OGf.
- SIPRI. (2020). New SIPRI data reveals scale of Chinese arms industry. Consulté le 03.12.2020, sur stockholm international peace research institute: https://bit.ly/2JAuJEy.